

أكد ان الحكومة ماضية في اقرار التشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمار

# البطائنة: مؤشرات الاقتصاد الاردني تبين ان المملكة لا تعاني من اضرار جراء الازمة العالمية

## المعاني: الامانة تنفذ اقامة مركز للمعارض بكلفة خمسة مليارات دينار وبناء مشاريع بنى تحتية

كتب عارف الحسيني وبترا

مندوبا عن رئيس الوزراء نادر الذهبي افتتح وزير الأشغال العامة والإسكان م. علاء البطائنة امس فعاليات مؤتمر الاستثمارات العقارية الرابع الذي تنظمه شركة "بي للتصميم".

وقال البطائنة إن مؤشرات الاقتصاد الأردني تبين أن المملكة لا تعاني من إضرار جسيمة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية ومازال المستثمرون يرون فيها مقصدا استثماريا جاذبا بفعل الاستقرار الأمني والسياسي والتشريعي.

وأضاف أن بإمكان الاقتصاد المحلي التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية وحماية فرص الاستثمارات من خلال العمل المتكامل لجميع القطاعات، مشيرا إلى أن انخفاض أسعار السلع الرئيسية سيخفف من عجز الموازنة ونسب التضخم.

وبين أن الحكومة وفرت الفرص المناسبة لدعم القطاعين العام والخاص وطرح مشروعات البنية التحتية للاستفادة من الفرص المتاحة من خلال التدخل في مشروعات البنية التحتية لتعثر تنفيذها من القطاع الخاص أو من خلال دعم ومشاركة القطاع الخاص في التنفيذ وتسهيل إجراءات المتطلبات المالية.

وأكد البطائنة أن الحكومة ماضية في إقرار التشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمار لتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات خاصة إلى المناطق التنموية والعقبة الاقتصادية الخاصة بهدف حفز النمو.

من جهته قال م. عمر المعاني أمين عمان ان امانة عمان الكبرى ماضية في المشاريع التطويرية ضمن خطة بعيدة الأمد تستهدف نقل العاصمة الى المستقبل الافضل لتكون في مصاف المدن الاجمل والاكثر جاذبية وراحة للسكن والعمل والاستثمار



مندوبا عن رئيس الوزراء البطائنة يفتتح مؤتمر الاستثمار

تصوير: تركي السيلوي

ونوه الى الشراكات المثمرة مع كبار المطورين والشركات المتخصصة لتنفيذ المشاريع العقارية الحيوية التي تنفذها الامانة.

واضاف المعاني ان النهج الذي سلكته الامانة وتبنيها لمفاهيم جديدة في الانشاءات كالتوجه الجديد نحو الابراج بالاعتماد على منهجية علمية مدروسة بعد اعلان امانة عمان عن الخطة الشمولية للعاصمة قد عمل على مواصلة القطاع لنموه على وتيرة مناسبة. وأشار المعاني إلى المشروعات التي ستنفذها الامانة في مجالات البنية التحتية بكلفة 30 مليون دينار إضافة إلى تطوير وادي

عمان وإقامة مركز للمعارض بكلفة إجمالية تبلغ خمسة مليارات دينار .

وأكد رئيس مجلس المفوضين لهيئة المناطق التنموية صالح الكيلاني توجه الحكومة نحو ضم مؤسسة المدن الصناعية والمناطق الحرة تحت مظلة هيئة المناطق التنموية وإيجاد قانون موحد للمناطق الاستثمارية لإيجاد خطط تنموية شاملة ومتكاملة.

وقال الكيلاني إن توحيد هذه المرجعيات سيمنح المستثمرين نافذة قانونية موحدة للتعامل معها بما يتعلق بالاستثمار بهذه المناطق التي ستصبح تحت مرجعية واحدة .

وأكد أن المناطق التنموية في اربد والمفرق ومعان التي أنشئت بمبادرة ملكية تسعى لتوزيع مكتسبات التنمية على جميع مناطق المملكة من خلال استقطاب الاستثمارات، مشيراً إلى أنه سيتم الإعلان عن ثلاث مناطق جديدة خلال العام الحالي.

من جهته أكد المدير الإقليمي لشركة (ليميتلس) الإماراتية بهاء أبو حطب التزام الشركة بإقامة شراكات جديدة لها في المملكة بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى والتزامها كذلك بالاستثمار في الأردن.

وأعلن أبو حطب أن الشركة التي تستثمر في الإمارات وماليزيا وروسيا والسعودية بالإضافة إلى الأردن بدأت بعمليات البيع في مشروع أبراج سنايا عمان السكنية الذي يقام وسط البلد بكلفة 300 مليون دولار.

ويعد المؤتمر الذي يستمر يومين ويفتتح على هامشه معرضا للشركات العقارية، ملتقى للخبراء وكبار المسؤولين والمستثمرين والمطورين بالقطاع العقاري حيث سيتعرضون من خلال حلقات ونقاشات متعددة ومتنوعة إلى واقع سوق العقار المحلية وفرص الاستثمار المستقبلية فيه والتحديات التي تواجهه.